العدد السادس والعشرون * يوم الاثنين ١٣ من رجب الاصب سنة ١٢٧٨ * السنة الثانية

الرائد التونسي

* تبرز الصحيفة مرة في الاسبوع

اثمانها في الحاضرة	ريالات
نقدا لصحائف سنة صفقة	٣٦
نقدا لصحايف ستة اشهر	٢٠

اثمانها لساير بلدان المملكة	
نقد لصحايف سنة صفقة	٤٠
نقد لصحايف ستة اشهر	٢٠

اماكن بيعها في المملكة

في الحاضرة في مكتب الصحيفة بدار المطبعة

وعند السيد سعيد حميد بسوق القوافي

اثمانها للممالك الاجنبية	فرنكات
عن سنة	٤٢
عن ستة اشهر	٢٥

ثمن الصحيفة الواحدة ريال

تنبيه * يلزم ان تكون المكاتيب المرسلة الينا خالصة من الاجرة والا تبقى في البوسطة * ثمن سطر الاعلانات ريال ونصف وثمن السطر مما يبعث الينا برسم الادراج في الجرنال لافادة العامة ريال

قسم رسمي

الحمد لله وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وءاله وصحبه وسلم

من عبد الله سبحانه المتوكل عليه المفوض جميع الامور اليه المشير محمد الصادق باشا باي صاحب المملكة التونسية سدد الله اعماله وبلغه ءاماله الى من يقف على هذا المنشور من الخاصة والجمهور اما بعد فاننا بمقتضى معروض المجلس الاكبر المورخ بالسابع عشر من جمادي الثانية سنة التاريخ امضينا ما اتفق عليه راي المجلس الاكبر بالفصل بعده *

الفصل الاول

يرتب على الكرارس والكرتونات وما شاكلها اداء شهري لاصلاح ما عسى ان تفسده هذه الالات من الطرقات فالكروسة ذات العجلتين التي تجرها دابة واحدة ومثلها الكرتون يودي كل منهما خمسة ريالات في الشهر والكروسة ذات الاربع عجلات التي يجرها دابتان ستة ريالات في الشهر ويودي الفابور ثمانية ريالات في الشهر *

الفصل الثاني

يلحق ما بالفصل قبله بالقوانين *

حرر بسراية باردو المعمور يوم الاحد ٢٦ من جمادي الثانية سنة ثمان وسبعين ومايتين والف *

من عبد الله سبحانه المتوكل عليه المفوض جميع الامور اليه المشير محمد الصادق باشا باي صاحب المملكة التونسية سدد الله اعماله وبلغه من اعزاز هذا القطر ءاماله الى من يقف على هذا المنشور اما بعد فاننا بمقتضى معروض المجلس الاكبر المورخ بالرابع والعشرين من جمادي الثانية سنة التاريخ امضينا ما اتفق عليه راي المجلس الاكبر بالفصول الستة الاتية

الفصل الاول

كل كروسة معدة للكراء ولها عجلتان او اكثر تكون في مدة شهرين يمضيان من صدور هذا الحكم مرسومة باعداد متناسقة

الفصل الثاني

ارباب الكراريس المذكورة يجب عليهم ان يقرروا مقدار كروساتهم للمكلفين بضبط الكراريس وما يتعلق بها وهم الذين يعينون العدد الذي يرسم عليها

الفصل الثالث

ترسم هذه الاعداد باللون الابيض على صفحة الكروسة ومصروفها على مالكها ويكون بالعربي والافرنجي وكبرها من سبعة سنتيمترو

الفصل الرابع

اذا وجدت كروسة غير مرسومة بعد مضي الشهرين المذكورين يصح ضبطها من المستخدمين في مصلحة المجلس ولا ترد الا بطلب مالكها ويودي للمجلس خمسة ريالات بعد دفع مصروف الضبط

الفصل الخامس

كل من يبيع كروسة يجب ان ينهي علم ذلك الى المشتري والا فالبائع هو الذي يغرم الغرامة التي تجري على الكروسة المذكورة

الفصل السادس

ترسم على احدى الخشبتين اللتين في مقدم الكرطون صفيحة يرسم فيها العدد او اسم صاحب الكرطون

الفصل السابع

يجري العمل على ما تضمنته الفصول الستة اعلاه وتلحق بالقوانين

حرر بسراية باردو المعمور يوم الاحد ٢٦ من جمادي الثانية سنة ١٢٧٨

الحمد لله وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وسلم

من عبد الله سبحانه المتوكل عليه المفوض جميع الامور اليه المشير محمد الصادق باشا باي صاحب المملكة التونسية سدد الله اعماله وبلغه من اعزاز هذا القطر ءاماله الى من يقف على هذا المنشور من الخاصة والجمهور اما بعد فاننا بمقتضى معروض المجلس الاكبر المورخ بالرابع والعشرين من جمادي الثانية سنة التاريخ امضينا ما اتفق عليه راي المجلس الاكبر بالفصل الاتي بعده

الفصل الاول

المجلس الاكبر لا يحكم بالعقوبة المالية والبدنية مطلقا سواء كان المحكوم عليه من المتوظفين او من غيرهم من السكان الا اذا رفعت له النازلة من مجالس الحكم وله ان يحكم بعزل المتوظف من الخطة اذا صدرت منه جناية بقوة الخطة سواء كان نشر النازلة لديه ابتداء او ظهر له ذلك بمقتضى عقوبة حكم بها عليه من مجالس الحكم وسواء كان المتوظف من الوزراء او من روساء المجالس او من اعضائها او من غيرهم من بقية سائر المتوظفين في الدولة وهذا القانون ناسخ لما يخالفه من فصول القانون *

الفصل الثاني

يلحق ما بالفصل قبل هذا بالقوانين

حرر بسراية باردو المعمور يوم الاحد ٢٦ من جمادي الثانية سنة ١٢٧٨ ثمان وسبعين ومائتين والف

الحمد لله وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وءاله وصحبه وسلم

من عبد الله سبحانه المتوكل عليه المفوض جميع الامور اليه المشير محمد الصادق باشا باي صاحب المملكة التونسية سدد الله تعلى اعماله وبلغه ءاماله الى من يقف على هذا المنشور من الخاصة والجمهور اما بعد فاننا بمقتضى معروض المجلس الاكبر المورخ بالرابع والعشرين من جمادي الثانية سنة التاريخ حكمنا بما اتفق عليه المجلس الاكبر بالفصل بعده *

الفصل الاول

يرتب لاعوان مجلس الجنايات والاحكام العرفية بالحاضرة وضباطه مرتب كمرتب اعوان مجلس الضبطية بالحاضرة وضباطهم نصا سوا على مقتضى الملحق المورخ بالرابع عشر من المحرم سنة التاريخ عدد ٣٩ *

الفصل الثاني

يجري العمل بما تضمنه الفصل قبله *

حرر بسراية باردو المعمور يوم الاحد من جمادي الثانية سنة ١٢٧٨ ثمان وسبعين ومايتين والف *

الحمد لله وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وءاله وصحبه وسلم

من عبد الله سبحانه المتوكل عليه المفوض جميع الامور اليه المشير محمد الصادق باشا باي صاحب المملكة التونسية سدد الله اعماله وبلغه من اعزاز هذا القطر اءماله الى من يقف على هذا المنشور من الخاصة والجمهور اما بعد فاننا بمقتضى معروض المجلس الاكبر المورخ بموفى جمادي الثانية سنة التاريخ امضينا ما اتفق عليه راي الاكثر من المجلس الاكبر بالفصل بعده *

الفصل الاول

من لعب القمار يعاقب بما تضمنه الفصل الستمائة والثمانية والخمسون من قانون الجنايات والاحكام العرفية *

الفصل الثاني

يلحق ما بالفصل قبل هذا بالقوانين *

حرر بسراية باردو المعمور يوم الاحد ٥ من رجب الاصب سنة ١٢٧٨ ثمان وسبعين ومايتين والف *

قسم غير رسمي

حوادث داخلية

الحمد لله مجلس الجنايات والاحكام العرفية بحاضرة تونس حكم بما ياتي شرحه في النازلة الواقعة بين محمد بن عبد الكريم الحمروني المدعي وعلي بن محمد الزواوي اليوزباشي ومحمد بن عمر الطراوي المدعى عليهما الذين حضروا المجلس بانفسهم بموجب عرض الاول شكايته على مجلس الضبطية بالحاضرة وتوجيه الجميع منه للمجلس صحبة الضابطي الحطاب بن حامد ويلع

بطاقة في تقرير النازلة من مجلسه مضمونها ان الاول اشتكى بالاخرين مقررا دعواه عليهما منذ اربعة ايام فارطة عن تاريخ توجيههم للمجلس الذي هو ثاني محرم عام التاريخ دخل لجامع صاحب الطابع بقصد الصلاة فوضع برنسه خلفه وصلى فلما فرغ لم يجده فصار يبحث ويفتش عليه حتى ظفر به بيد المدعى عليهما وبعد تقريره اجاب علي بن محمد الزواوي عن ذلك بانه اتاه محمد بن عمر الطرابلسي لسقيفة مدرسة الجامع المذكور وبيده البرنس المذكور وقال له اني سرقته من رجل يصلي بالجامع وانهما ذهبا به جميعا ورهناه عند نصراني بحانة خمر واخذ العوض ثمانية ريالات وعارضه محمد الطرابلسي بانه هو الذي سرق البرنس كما ذكر واتاه به لحرم سيدي منصور ابن جردان وذهبا به جميعا ورهناه الى آخر الواقعة نصا سواء ولم يختلفا في الجواب الا تعيين السارق من المعين على السرقة مع اتفاقهما على الرهن واخذهما العوض كما ذكر وبعد تقرر الدعوى والجواب وتامل المجلس منهما التامل الشافي الكافي كان الذي ظهر لهم ثبوت جناية السرقة والاعانة عليها منهما ثبوتا بينا باعتراف كل واحد منهما بذلك وان اختلافهما في نفس السارق والمعين لا يجديهما نفعا لانه يلزمهما على كل سجن عام واحد على مقتضى الفصل ٢٢٥ والفصل ٤١٩ عقوبة على احدى الجنايتين الثابتتين منهما بالاعتراف في الدعوى بتمامها وحينئذ حكموا على المدعى عليهما المذكورين ان يسجن كل واحد منهما عاما كاملا زجرا وردعا كي لا يعود لمثلها حكما تاما صدر منهم على عين المترافعين المذكورين بعد الاعذار للمحكوم عليهما بهل لهما حجة تدفع عنهما ما ذكر واعترافهما بعدمها وبالعجز وكتب بالمجلس في التاسع والعشرين من اشرف ربيعي سنة ١٢٧٨ هـ

الحمد لله مجلس الجنايات والاحكام العرفية بحاضرة تونس حكم بما ياتي شرحه في النازلة الواقعة بين محمد بن علي القربي من سكان راس الطابية المدعي وعلي بن احمد الدريدي المدعى عليه اللذين حضرا المجلس بانفسهما بموجب عرض الاول شكايته على المجلس مضمون الشكاية ان المدعى عليه هجم على المدعي وهو ماكث في بيته داخل داره بالمكان نصف الليل من ليلة الجمعة الفارطة عن يوم الشكاية الذي هو تاسع المحرم عام التاريخ فوثب عليه وضربه على راسه بسيف اثر فيه اثرا فادحا وملخص جواب المدعى عليه انكاره دعوى الضرب فسئل عن منزله فقال كنت بملولة وانتقلت منها منذ شهرين وسكنت بجعفر فقيل له ما سبب ذهابك لراس الطابية فقال افتش على فرس للاخضر ابن الوحيشة الاندي بالبحث عنها واصر على الانكار في دعوى الضرب فاستظهر المدعي ببينته من اهل المكان واحضر بالمجلس الباجي بن علي شيخ راس الطابية ومحمد الرياحي ومحمد بن مسعود الجلاصي وعلي بن صالح الرياد ومحمد بن علي الدلال اليعقوبي وخميس بن علي العربي وشهدوا كلهم واحدا واحدا على مقتضى شرط القانون في الاداء بانهم سمعوا هيعة نصف الليلة المذكورة فنزعنا اليها فوجدنا المدعي متمكنا من المدعى عليه ببيته والضارب متقلد بسلاحه وحلفوا كلهم على مقتضى الفصل ١٧٥ من القانون وادوا شهادتهم على عين المتداعيين المذكورين وبعد تقرر الدعوى والجواب وتامل المجلس منهما ومن قرائن احوال النازلة التامل الشافي الكافي ظهر لهم ثبوت هذه الجناية على المدعى عليه بشهادة الانفار السبعة المذكورين انه يلزمه عليها حيث لم يبق له ادنى شبهة تزيل عن وجهه مخايل العدوان ان يعاقب بعقوبة الضارب لان هجومه ليلا على المجني عليه بآلة السلاح في بيته الظاهر منه ان قصده اخذ ماله حرابة فان السرقة على هذا الوجه خارجة عن كيفيات فصل ٤١٨ حيث قال ان كان معه السلاح ولم يضرب به وحينئذ حكموا عليه ان يسجن بالكراكة ثمانية اعوام عملا بمقتضى فصل ٢٤٢ من القانون حكما تاما صدر منهم على عين المتداعيين المذكورين بعد الاعذار للمحكوم عليه بابقيت لك حجة تدفع عنك ما ذكر واعترافه بعدمها وبالعجز وكتب بالمجلس في الثالث عشر من ثاني الربيعين سنة ١٢٧٨

حوادث خارجية

فرانسا

قد عرضت مضبطة المصاريف والايراد على اهل مجلس المشور في هذه السنة كما عرضت في كل سنة الا ان الظاهر ان الدولة الامبراطورية لا تحسب نفسها مقيدة بما يقع عليه اختيارهم او ما لا يقع او باجتناب احداث مصاريف مستجدة على ما تستحسنه ومن ثم فلا فائدة في تدقيق الامتحان والنظر مع موسيوفولد في كيفية ما وقع عليه اختيار اهل المجلس للمضبطة وفي الوجوه التي اوجبت صرف هذه المبالغ انما هو ان صاحب السلطة المنفذ للامر والنهي اخذ ما شاء وان الوزراء ليسوا مسئولين الا له فقط وان حال الخزنة بقيت مكتومة عن الناس وعن مجلس الشورى وان نوع الاقتراع على المضبطة في كل سنة لم يكن الا تمويها بدل ان يكون ضبطا ومنعا ولم يكن الا غرورا بدل ان يكون وقاية المملكة وحرزا فاي نتيجة حصلت من سخاء اهل فرنسا بجعلهم حريتهم واموالهم تحت تصرف شخص واحد وذلك من الاسئلة الصعبة لانا لم يمكن لنا ان نرى من تقرير موسيوفولد تفصيلا يطلعنا على كيفية دين فرنسا الا انا علمنا من مجمل ما قال انه من سنة ١٨٥١ الى سنة ٥٨ فتحت استقراضات غير اعتيادية بلغت ١١٢٠٠٠٠٠٠٠ ليرة وان النقص في هذه السنة بالغ ٤٠٠٠٠٠ ليرة وهو اعظم نقص ذكر له مثال في التواريخ الغابرة وقد خفي عنا كيف كان تحصيل هذه المبالغ لكننا نعلم انها لم توخذ من ضرائب او خراج وانما اخذ منها اربعة ملايين من البنك لاستيفاء خصائصه وخمسة ملايين ونصف من مودع عطايا العسكر وغيره من غيره في اوقات متنوعة الى ان وصلت حال الخزنة الى هذا الحد من الاسراف والاشراف بعد عشر سنين نشرت فيها اعلام الابهة والفخر الامبراطوري واغرب من ذلك ان هذا كله قد جرى على مظهر الدعوى بنجاح الخزنة ويسرها ولم تكن الدولة لتبدي ثقة بالرعية في ارائهم ما وراء هذا النجاح الذي طالما حققته لهم الا بعد ان اصبحت خلوا من المال اللازم صرفه في ما هو واجب فياليت شعري ما الذي اوجب هذا الاعسار والحال ان مواد الفوائد في المملكة لم تنضب وقد كان من سعيد الامبراطور انه اصاب ولاية على حين كانت الوسائل لزيادة منافع البلاد متجهة الى الانشاء وآخذة في النمو فمن ذلك سكك الحديد فانها كانت في مبادئها وكانها انما ادخرت له حتى يتمها فوصل بعض اقطار المملكة ببعض بل وصلها ايضا بسويترزلاند وباسبانيا والبحر المتوسط وسنى كذلك وسائل الحرث والزراعة والعامل والمعاملة مما استفيد به فوائد جمة فلا يمكن ان تكون تلك الموارد قد نضبت بسبب الحربين اللتين باشرتهما فرنسا فمن اين اذا نشا هذا التفاوت بين هذه الامة العظيمة وبين هذا الحمل العظيم الذي كلفته اليوم فيا ويح السائل والجواب لديه عتيد وهو انه قد كان من رضى الامبراطور ان يقوم مقام فيصل في اوربا وان يوقظ راقد الخواطر على الطمع في زيادة حدود فرنسا وان ينهضها الى ان تنازع انكلترة مرة اخرى سيادة البحر وتلك لها انما هي خلة مفاخرة ومسابقة فاما لنا فسبب موت وحياة وهذا لعمري هو الذي الجم بفرنسا المترعرعة عن ان تقبل على الكد والعمل واغراها بان تسترسل الى البطالة التي يعقبها التسخط والتعنت وتكليف الرعية ما يعز عليهم وما ذلك الا ليكون لها ستمائة الف من الجند يقلق لهم كل جيل من اجيال اوربا ويهوج بهم ساكن امنهم فهذا الذي يعجبها من فخر الجنود والتغلب بهم ومن كثرة البوارج التي اضطرتنا على كره الى زيادة بوارجنا مما يقلل منا ومنها فوائد التجارة ويكثر المنافسة والمسابقة وهناك سبب آخر لهذا الاعسار وهو ان دولة فرنسا قد اوجبت عليها تشغيل ذوي البطالة وتسعير الطعام فانفقت في الانشاء والبناء ما ليس له مناسبة بحاجة الرعية واوهمت عامتهم بان شان الدولة ان تفيد الطعام لقوم على تكليف قوم آخرين على ان جميع ما ذكر ليس بكاف في احداث هذا العسر الهائل اذ البناء والانشاء واتخاذ الجنود وتكثير البوارج ونفقة الحرب او الحربين ليس من شانها في ما نرى ان يورث الخزنة هذا النفاد فهلا وان اورثها عسرا لولا ان هناك طريقة هي اكثر شرا وتخريبا وهي طريقة الاختلاس التي هي اعم مما كان يخطر لنا امكانه ببال في بلاد فيها الشعور بالعدل والقصد قوي والحسد على الجد والغنى دون استحقاق متقد نعم ان هذا الجد الجزيل والثروة الطائلة التي جمعها هولاء الدولبون الديوانيون بغتة وعلى وجه غير معقول ولا محسوب كان سبب الشنار والنكير الى ان سكت الناس عن الاول واستخفوا بالثاني لكثرة تكرره عليهم حتى كانه صار من المالوف المانوس فلا جرم ان فرنسا في هذا العصر قد فهمتنا مضمون ما قاله بعض المتقدمين من ان ما يحوزه خاصة الناس من الغنى والجد على غفلة انما هو مساءة على العامة جيران هذه الصروح الفاخرة والخيل المطهمة والعواجل النفيسة والعدد المزخرفة والتطول في النفقات والاسراف في المظاهر من اناس كانوا فقراء قبل ان دالت لهم دولة هي التي شغلت السنة الناس جميعا وحيرت البابهم وكانت قدوتهم في ذلك الدائرة الامبراطورية والديوان الملكي فانهما نهجا منهج ابهة قضت بمصاريف يبعد تصديقها فانشئت قصور انشاء يكاد يكون بعصا ساحر واعيد ذلك الاسلوب القديم من التماجد والتفاخر فلم يكن لهذا الاسراف من حد سوى تحصيل المال من البنك وغيره والاستقراض فذهب الاول كما ذهب امس الغابر وتشتت شمل الثاني فهذا ما فعلته لفرنسا هذه الدولة الامبراطورية السريعة فعلى الذين يستنكفون من دولة ملكية بطيئة ان ينظروا ويتعلموا ويعتبروا الا ان فرنسا لم يعجبها الا ان تتبوا المقام الاعلى في ممالك اوروبا وان تجعل زمام امرها وتدبيرها في يد مدبر واحد ثم جذبها الحرص على الغلبة واظهار فضلها في الجيوش فحيثما كانت حرب سارعت اليها وحيثما كانت واسطة ابتدرتها فلقد اوتيت سولها وخولت مآربها غير انها الفت نفسها بعد عشر سنين في حالة لا ترضاها جمهورية جنوب اميريكا ثم جاء موسيو فولد وعرض عليها علاجا وعدى الامبراطور عما يليه من المقدرة على استقراض غير اعتيادي وذلك في الحقيقة فضيلة انكار النفس ورفض الاثرة لكنها في الغالب مقدمة على المفاوضة في قرض ما اذ الظاهر انه لا بد لفرنسا من ان تعمد اليه ولا تعدم ان تحصل عليه اذا كان بفائدة رابية فان موارد ثروتها كثيرة لا حد لها ولكن بحيث تحد الدولة عن هذا الاسراف بل عن هذا الاختلاس وهنا وجاء اعني قصر الدولة هو

الذي اوجب على اسبانيا الثناء على ملوكها والرضى بهم وكان كافيا في الاقبال بها الى الغبطة والنجاح والعجب ان فرانسا مع غناها في المعارف وفي تعدد وسايل خيراتها وزخر غلالها وتقلبها وتصرفها في الاحوال والاشغال والتمدن تكون في حالة الافتقار فانها بالنسبة الى هذه المنن الخلقية والمنن الطبيعية غير غنية اما ما عرضه موسيو فولد من التدارك لهذا الداء فما لنا به ثقة تامة فان الامبراطور ايان شاء استرد ما وهب اعني انه يعيد ما عدى عنه واذا راى معارضة ومغالبة من معظم جماعة الشورى فانه يعاملهم بما عاملهم به اولا من الكبح والصرف فان مقدرته مطلقة لا تقف على حد ووزراءه غير مسئولين فاذا كان هناك شيء يكفه فما هو الا مخافة الاجحاف باعتبار الدولة وانتهاك شانها في العجز عن المصاريف ولكن ايان كان في الخزنة مال اضمحل ذلك الخوف ثم انه مهما يكن من التصرف المطلق لذي ولاية ما فلا بد له من ان يختار احد امرين الا ان هذا التصرف المطلق المقرون بالتكتم والتستر وان يكن فيه منافع فلا يجلب ما يجلبه التصرف المحدود ذو الكشف والعلانية من الثقة والركون فعلى الامبراطور الان ان يختار الاقتصاد في المصاريف اذ لم يبق له دواء غيره نعم انه لا يمكنه فيما نظن ان يقطع عن العملة من المدد والرفد ما يبقيهم على حالة الرضى والاستبشار الا انه يمكنه ان يقلل هذه البوارج التي لا مقصد منها سوى تخويف الامم وازالة الثقة والامنية في المعاملات وان يقلل ايضا عساكره البرية حبا بسلم اوروبا ولعل ما ظهر الان من كشف هذا السر في احوال المالية جاء مانعا من اثارة حرب في اوربا فاذا اعقبه ما ينبغي ان يكون له نتيجة طبيعية كان وسيلة لاستقرار سلم دائم * انتهى *

ويحسن هنا ان نضيف شيئا وهو انه حين اشتهر عند الجوائبيين من الانكليز ما روي عن الامبراطور من انه يعدى عن خصائصه على ما تقدم في العدد السابق استبشروا جميعا بنوال ما كانوا يتمنونه من تقليل المصاريف والكف عن المنافسة في انشاء البوارج وسبك المدافع وتجنيد التطوعة وزيادة التحصين والاستحكام وتلقى ذلك منهم الجوائبيون من الفرنسيس بغاية الرضى والاعجاب فما منهم الا من آثر الاقلاع عن هذه المنافسات والاقبال على الاشغال بما ينفع الرعية والمملكة وحيث كان هولاء الكتاب هم الذين يحركون الساكن ويسكنون المتحرك وقد اتفقوا الان على راي واحد وكلمة واحدة وهو الركون الى السلم والموادعة كان لنا ان نرجو بذلك الراحة التامة والغبطة العامة واول البشائر على ذلك صدر امر من لدن الامبراطور الى وزير الحرب بان يسرح من العسكر من شاء السراح وان كان ذلك الى وقت ما * وقال منشي البوسط لا شك في ان الدولة الامبراطورية الفرنسوية بتعديتها عن خصائصها وامتيازها قد قررت بانها دولة قانونية فصار هذا الوقت الحاضر جديرا بان يحسب انه عهد لقانونية المملكة فانه اول داع فوض فيه كنس فرنسا وصره الى وكلاء الاقاليم في مجلس الشوري وهل كان هذا التغيير منسوبا الى موسيو فولد او الى الامبراطور نفسه فيه نظر غير ان كلا منهما قد استصوب ان يعتبر اثبات السياسة القانونية مثالا لا يقتدى به وينقل عنه فان الوزير قد قرر انه اجال نظره وخاطره في احوال المالية بانكلترة وهولاند والباجيك فراي من الصواب ان يكون امر المالية عندهم منظورا فيه في مجلس الشوري وان الاستقراض الغير الاعتيادي والمصاريف الملحقة لا بد وان تكون معروضة على اهل الشوري وبغير ذلك لا يصح اجراؤها على ما هو معمول به في تلك البلاد ما عدى هذا الفرق وهو انه يوسع طريقة التحويل او النقل اعني انه يبقي للتاج مزية نقل القرض والدين اللذين يثبتهما واضع الشرع من ديوان الى آخر بحسب اللزوم ورايه في ذلك على موجب نص كلامه انه الوسيلة الوحيدة لتامين المصالح الدولية عند عدم حضور واضع الشرع وظنه ان وقوع التصديق والانتخاب في هذا كاف فاذا اريد هذا النقل يعرض على نواب الاقاليم الى ان قال ولا شك ان دولة فرنسا بعد سد عدة ابواب للمصاريف الزائدة تبقى قادرة على ان تحفظ مقامها وشرفها لدي الدول * وقال في موضع آخر ان تقرير موسيو فولد من جهة الامور المالية هو من اسد ما حرر وابرع ما اشتهر في عصرنا هذا فلنا الان ان نتوقع وقوع موازنة بين الايراد والمصروف بل ان نعتقد بترجيح الاول على الثاني فان هذه المصاريف الزائدة او الملحقة وهي التي نشا عنها هذا العسر والصعوبة تكون من الان فصاعدا معروضة على راى اهل المجلس وعلى اتفاق كلمتهم وانه يرى ان من هذا الامر الذي هو نوع من نزع سلاح القوة الزائدة على الحد من يد الدولة مما عاقبته نزع السلاح من كثير من عساكرها بمنزلة عهد ورهن في عين اوروبا على نهج سياسة ذات سلم ودعة من طرف دولة فرانسا وليس هذا التغيير واقعا على طريقة الامبراطور بخصوصها بل هو ايضا شامل لطريقة غيره ممن تقدمه من ملوك الاورليان فانه في مدة ثماني سنين من آخر ملكهم بلغت المصاريف الزائدة عن المعتاد مائة وخمسين مليون فرنك في كل سنة مع ان تلك المدة كانت مدة صلح وسلم على ان في مدة ثماني سنين اخرى من ملك الامبراطور وهي من سنة ١٨٥١ الى ٥٨ لم تبلغ المصاريف المذكورة في مقاصد غير حربية الا مائة وثلاثين مليونا اما مقدار ايراد الخزنة في سنة ١٨٦١ فانه بلغ ٠٠٠ ٤٠٠ ٧٣ ليرة وفي سنة ٦٠ بلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ٧٢ وما احد ينكر ان هذا المقدار يكون كافيا بل زائدا عن الكفاية لدولة امة لا يزيد عددها على ستة وثلثين مليونا من النفوس ولو مع هذا الاسلوب السياسي والمداولات الدولية التي كانها صارت لملوك فرانسا ضربة لازب فاما كون فرانسا لا تكون قادرة على انسية امورها وتخلصها من هذه الورطة بجعل ليرتين على كل راس فمما لا يصدقه عاقل الا ان يكون هناك امور غريبة واحوال متشاجبة معترضة بين هذا التيسير والتعسير لاجرم ان الدولة هي مثل افراد الناس في انها اذا انفقت اكثر من ايرادها تصبح في العسر والعنت غير ان فرانسا منيت ايضا بعسرين آخرين لم يكونا يخطران لها ببال احدهما محل الغلال في هذه السنة والثاني انقطاع القطن عنها ولا شك ان ذلك يوثر ايضا في الخزنة فاما ما يزعمه اهل بلادنا من ان دولة فرانسا متعهدة بان تشغل البطالين بالاعمال الميرية في باريس وغيرها فهو محض وهم فان هذه النفقات تصرف من الدواوين البلدية فايراد ديوان باريس وحده يبلغ مليون ليرة في السنة فما يكون اذا امداد ذوي الفراغ منوطا بوزير المالية وهذه الحال التي تقدم ذكرها وان تكن ناقصة في الايراد الا انها لا تكون زائدة في المصروف ولا شك في ان فرانسا يسهل عليها ان تصرف مائة الف من بين عساكرها لحرث بلادهم هذا اذا لم تشا ان تصرف كتائب وسرايا على حدتها مما هو ايضا غير بعيد الامكان وما يقال في العساكر يقال ايضا في البوارج بل قد سمعنا ان الدولة عازمة على ذلك وان المهندسين البحريين قالوا انه لا فائدة للدولة من تكثير هذه البواخر على نسق واحد لا سيما وقد ظهر فضل الوارير (اسم سفينة للانكليز) على الغلوار (اسم سفينة لفرانسا) وكذلك يرجي تدارك حال الجزائر فانها تكلف الدولة في كل سنة اربعين مليون فرنك ولا يكاد يتحصل منها نصف هذا المقدار فتقليل هذه المصاريف ليس ببعيد عن الامكان وهو من اجل ما يرغب فيه سواء كان بالنظر الى المالية او غيرها * – (نقلت هذه المقالة من الجوائب * وقد ادرجناها لاطلاع القاري على كيفية اعتبار جرنالات الانكليز لسياسة فرانسا ويتضح اتضاحا جليا ان هذا الاعتبار ليس خاليا من الغرض *)

حوادث مختلفة

— يعلم القاري ان لغالب الشيع النصرانية عددا مهولا من الاولياء يعرفون بلقب « قديسين » يكاد ان لا يحصى وانهم بمنزلة شفعاء ووسطاء تقدم البيصات العبادة والتضرع للحضرة الالهية على يدهم وتطلب النامة النعم والخيرات بواسطتهم حتى غفران الخطايا والخلاص في الاخرة * ولكن حق التقديس — اي جعل احد الموتى الصالحين قديسا وتحليل التوسل اليه وتقديم الصلوات على يده — انما هو خاص بالكنيسة الرومانية اعني بالبابا واهل مجلسه الحبروي المعروف بلقب « ساكروكوليجيو » اي المجمع المقدس ولذلك غالب الشيع التي انفصلت عن هذه الكنيسة — كشيعة الروم الشرقيين الذين يعرفون الان بلقب « اورثودوكس » والارمن اليعقوبيين وغيرهم — لم يحدث عندها قديس بعد الانفصال مع ان الكنيسة الرومانية (التي تدعى ايضا « كاثوليكية ») لم تبطل من التقديس الى ايامنا هذه حتى صار عدد القديسين عندها يزيد على قديسي الشيع الاخر بعدة اضعاف * وتتخذ الكنيسة الرومانية هذا الامر الغريب كدليل على انها هي وحدها في الطريق المستقيم وان الشيع الاخر في اضلال المحض وتحكم عليها بالهلاك * وحيث ان التقديس امر مهم ونادر الوقوع فلا يجري الا بجفخ عظيم ويوم وقوعه يكون يوم عيد وزينة كبيرة في رومة والمدن المجاورة لها * وقبل اجرائه بعدة شهور ينوه البابا بعزمه ويدعو اليه كثيرا من البيصات والاساقفة سيما اساقفة الاماكن المولود فيها من يريد تقديسه * وعند انتشار الخبر تبادر الناس الى رومة من جميع الاقطار المسكونة لحضور التقديس وخصوصا لاخذ البركة من البابا ومن المراد تقديسه اما بلمس جثته اذا كانت في رومة او بمشترى شيء مما يعرف عند النصارى بلقب « ذخيرة » وهي قطعة من ثوب القديس او من عظامه * وقيل ان لبعض القديسين الكبار ذخائر عديدة بهذا القدر حتى اذا جمعت كلها يمكن ان يكون منها جثة اكبر من جثة القديس الاصلية الطاق اضعافا * هذا فالان قد قرانا في الاوبينيون نسيونال نقلا عن احد جرنالات تورين ان البابا الحالي بيوس التاسع قد عزم على تقديس خمسة عشر نفرا من البيصات الذين قتلوا في الهند وفي الجبان بينما كانوا يجاهدون في انتشار المذهب الكاثوليكي في تلك الاقاليم القاصية مبعوثين اليها من قبل المجمع الروماني المعروف بلقب « بروباغانده » والذي دابه بعث بيصات ورسل الى سائر البلدان الاجنبية التي ليست اهاليها نصارى وان من هولاء الخمسة عشر نفرا ثلاثة انفار هم من الجزويت (وهم البيصات الذين تكلمنا عليهم منذ برهة وجيزة) واثنى عشر من انواع البيصات الاخر كالذين يقال لهم كبوشية وغيرهم * وتقول الصحيفة المذكورة ايضا ان البابا مزمع ان يغتنم هذه الفرصة لينهض همة اهل حزبه وان يعيق حلول ما هو عتيد ان ياتي على سلطانه الزمني وبناء على ذلك قد استدعى الى رومة جميع الاساقفة ورؤساء الاديرة من المذهب الكاثوليكي الكائنين في عالمنا هذا * وقيل ان عددهم يزيد على الالف وخمسمائة اذ للكاثوليك الان ثمانمائة وعشرون اسقفا دون ما لهم من الرسل البابوية وغيرهم *

— ذكرت صحيفة الاوبينيون نسيونال حادثا وقع في اميريكا غريبا في نفسه ومحزنا لكنه حري ايضا بان ينوه به في كل مكان

عبرة لمن يعتبر. وهو هذا: - كان في مدينة نورفولك من اقليم فيرجينيا من اعمال العصمة الاميركانية شاب من وجوه المدينة جميل الصورة الى هذه القدر حتى انه لم يكن له نظير في مدينته وكان من فرط جماله وحسن اخلاقه وذكاء لطفه يلقب باضونيس - وهو في حديث اليونانيين اسم شاب مفرط في الجمال عشقته فانوس التي كانت عندهم بمنزلة الاهة الحسن وكوكبها الزهرة - فكانت بنات المدينة يتزاحمن على هذا الشاب والتي تحصل على نظرة منه تعد نفسها سعيدة. وكان هو مغرورا بنفسه ومسرورا بما انعمت عليه به الطبيعة ويغتنم جميع الفرص ليستميل البنات ويتمتع بهن * فدعي يوما الى ليلة رقص في بيت احد الاعيان كانت فيها ايضا صبية من اجمل بنات المدينة * فعند مشاهدته لها اندهش بحسنها وهي ايضا تولعت به فدعاها للرقص فرقصت معه ومن ذلك الوقت استملكها وصارت حيثما ذهب تذهب معه ولا تمضي هي الى مكان الّا مصحوبة به * فداما على هذه الحال مدة وانتشر خبرهما في المدينة انهما يريدان التزوج معا وقد استحسن الجميع ذلك بقولهم ان اجمل الشبان عشق اجمل الصبايا وانها هي تليق به وهو يليق بها * والعادة عند الافرنج ذوي العرض انهم لا يسمحون لبناتهم ان يعاشرن احدا الّا اذا كان ناويا على تزوجها ومن النادر ان تسلم البنت عرضها لمعشوقها قبل عقد الزواج * ولذلك ترى بنات الافرنج يعاشرن الشبان جهرة ولا تحسب هذه المعاشرة عارا عليهن اذ يعلم الجميع ان عاقبتها الزواج واذا ترك شاب معشوقته او عدلت هي عنه (وذلك من النوادر) لا يعسر على كلاهما وجدان معشوق آخر * ولكن في الحادث الذي نحن بصدده كان الامر بخلاف المعتاد فان الشاب خدع البنت بوعده وسلب عرضها قبل تزوجه بها فحبلت منه وصار هو بعد ذلك يماطلها ويبعد الحاحها له الى ان حان زمن الولادة * وكان اهل المدينة قد ابتداوا يتكلمون في امر هذين العاشقين ويستغربون ابطائهما في الاقتران سيما حيث كانت البنت تزيد في الاختلاء يوما فيوما مخافة ان يظهر حبلها فتنفضح قبل الزواج ولكن لما رات هي انها قد اشرفت على مدتها وانه لم يبق لها سبيل لصرف الانفضاح عنها والعار عن والديها واقربائها الّا جبر معشوقها على المبادرة مضت الى منزله وطلبت الاختلاء به في حجرته زاعمة انه عندها كلام تريد ايصاله اليه سرا فاجابها الى ذلك من دون ان يحسب لعاقبته فشرعت حينئذ تذكره بوعوده وبما يجب على شيمة الرجال ومروتهم وهو يحيدها بالكلام الى ان خرت على قدميه وهي تبكي وتطلب منه ان ينقذها من الفضيحة * ولعمري ان للنساء في احوال مثل هذه فصاحة وبلاغة تعجز عنهما براعة الرجال فان كل شي فيهن يزيد وقتئذ كلامهن نفوذا وتاثيرا على انه يعسر وجدان قلب شديد التصلب الى هذا القدر حتى لا يرق لهن * ولكن قلب هذا الشاب كان من الشواذ الطبيعية اذ لم يفض نحيب البنت وتفجعها الّا لتزييلع قسوة وشراسة وانه بدل ان يعزيها بكلام لطيف او ينصحها بما يفيد زاد في الكيل عليها قائلا لها بنجاجة انه لا يزال صغير السن ولا يريد اهلاك شبابه بالزواج * فحدث وقتئذ في البنت انقلاب مهول ونهضت بغتة واخرجت من عبها طبنجة واطلقتها عليه قبل ان يستطيع تداركه لها قائلة بغيظ قنوط: — قد فضحتني يااندل الرجال لكنك لن تفضح غيري — ثم بادرت الى الخروج بينما كان ذلك الشقي لا يزال يختبط في نزاع الموت وابتز عزرائيل نفسه قبل ان تاتيه الاطباء * فانتشر خبره في المدينة باكثر سرعة مما كان قد انتشر من قبل تعرفه بتلك المسكينة وتولعها به العديم التمييز * وثاني يوم وجدت جثة البنت طائفة على وجه النهر ولما اخرجت من الماء وجدت في جيبها رسالة باسم والديها مشروح فيها كل ما تاتي عليها من يوم تعرفها بالشاب وانها لما لم يعد ممكنا لها ان تعيش مفضوحة عزمت على اهلاك نفسها ولكن بعد ان اخذت ثارها ممن خدعها وبنوع كاف لحفظ البنات الاخر من شره في المستقبل *

—— قرانا في جرنال القسطنطينية الفرنسوي ما نصه: من جملة التنظيمات الحسنة التي انشاها فواد باشا في اقليم بر الشام مدة اقامته هنالك هو اصلاح قضية قرض دراهم بالفائدة * فان عدم تداخل الحكومة قبلا في هذه القضية المهمة كان ينشا عنه ضرر جسيم لاهل العوزة بحيث انهم كانوا كثيرا ما يلتزمون ان يستدينوا دراهم باربعة وعشرين وبثلثين وبخمسة وثلثين بل واحيانا باربعين في المائة * فكان ذلك مانعا من ازدياد المعاطاة في البلاد واتساع دائرة متجرها وخصوصا من تقدم احوال الحراثة وفي الواقع ان الفلاح الذي يقترض دراهم بهذه الفائدة المهولة وتحل اراضيه سنتين او ثلث سنين متوالية تخرب دياره لا محالة وقد شوهد ذلك مرارا عديدة في كثير من الاقاليم الشامية بل وفي اقاليم اخرى من دولة آل عثمان * فالان قد حدد فواد باشا المشار اليه فائدة الدراهم الى عشرة في المائة في العام ووضع قانونا لذلك بموجب فرمان خصوصي من السلطان يتهدد فيه على المخالفين باشد معاقبة * ولعمري ان هذا القانون الجديد هو رحمة لاهالي بر الشام الذين هم في الغالب قليلو الحظوظ ولا يستطيعون المتاجرة والتسبب من غير اقتراض * وحين كانت الفائدة عندهم غير محجوزة كان كثير من تجارهم بل ومن الافرنج ايضا يستلفون مبالغ وافرة من تجار اوروبا بستة او سبعة في المائة ثم يقرضونها للفلاحين بالفائدة الفاحشة المذكورة وكان ذلك يغنيهم عن المتاجرة اذ كانوا يربحون في هذه المعاطاة القبيحة ما يغنيهم عن مخاطرة في اشغال اخر * فكان عدد المرابيين في بر الشام يفوق على عدد التجار اذ كل من حصل على مبلغ يسير من النقود سعى في قرضه لاحد الفلاحين ونام لياليه بعد ذلك مطمانا على ماله * وهذا العمل يعرف عند ارباب الحرفة بعبارة «تشغيل المال» وغالب المرابيين يهود ولبعضهم براعة في هذه الحرفة عظيمة الى هذا القدر حتى اذا فرغت صناديقهم بادروا الى احد تجار النصارى واقترضوا منه مالا بخمسة عشر او ثمانية عشر في المائة واقرضوه لغيرهم باربعة وعشرين او بثلثين وهذا العمل يعبر عنه باصطلاحهم بعبارة «صنع جميل مع الزبونات» اي «معامليهم» كي لا يضطروا الى الذهاب عند مراب آخر فياخذ منهم اربعين او خمسين في المائة * هذا وقد اضاف فواد باشا الى هذا القانون العظيم قانونا آخر هو في غاية ما يكون من الصواب والمنفعة للجمهور سيما في الاقاليم اللبنانية وهو اعطاؤه الرخصة لجميع المجالس البلدية التي في تلك الاقاليم ان تسلف دراهم للفلاحين من المداخيل البلدية بالفائدة القانونية المذكورة * وهذا الامر من شانه ان يمنع المرابيين من اغتنام الفرص وجبر اهل العوزة على الاقتراض منهم سرا باكثر من الفائدة المباحة * فلا ريب ان المرابيين سيدعون من الان قصاصا على فواد باشا كلما ذكر اسمه امامهم لكن جمهور الاهالي سيدعون له بطول العمر ويباركون اسمه مدى الايام *

—— قد تكلمنا سابقا على طلب الاميركوزا صاحب ولايتي الفلاخ والبغدان من الباب العالي بان يسمح باتحاد مجلسي الولايتين الى مجلس واحد وقلنا وقتئذ ان الباب العالي كان قد اجاب هذا الطلب بالايجاب * فالان قد نشرت صحائف باريس رسالة من ياسي قاعدة ولاية البغدان تنبي عن صدور الفرمان في خصوص الاتحاد المذكور * وقد احضره الى ياسي كاتب وكالة الولايتين في القسطنطينية وقدمه الى الاميركوزا في الثاني والعشرين من دجمبر المنصرم وكان وقتئذ قد التام كلا المجلسين المراد ضمهما احدهما في ياسي نفسها والاخر في مدينة بخارست قاعدة ولاية الفلاخ وشرعا في قضاء الاشغال كل لوجده فنشر الاميركوزا امرا يدعوهما الى الالتئام في مدينة بخارست في الرابع والعشرين من دجمبر المذكور * وقيل ان غالب المدن في الولايتين عند بلوغ هذا الخبر اليها نورت البيوت والشوارع اظهارا لما حصل لها من الفرح * وان اهالي مدينة ياسي تجمهروا تحت شبابيك سراية الامير لتقديم التهنئات له على نجاز الاتحاد المذكور الذي كان غالبهم يرغب فيه اشد رغبة * واما فحوى الفرمان فهو كما ذكرنا سابقا اي ان اتحاد المجلسين يكون وقتيا ويبطل عند وفاة الامير كوزا وان الرياسة فيه تكون بالدورية مرة لرئيس مجلس الفلاخ واخرى لرئيس مجلس البغدان * وقد اشرط لهذا الاتحاد عدة شروط لم نذكرها من قبل من جملتها ان تبقى حدود الولايتين على ما هي عليه وان لا يغير شي في تقسيم العمالات الخاصة بكل ولاية الّا ما كان ضروريا لتسهيل قضاء المصالح وان يقام في كلتا الولايتين مجلس شورى خصوصي لينظر في ما يصدر من المجلس المتحد من القوانين او الترتيبات الجديدة المتعلقة بامور الولاية الداخلية ويطلع على حسابات الميري وكيفية صرف مداخيل الولاية لمنع التبذير او استعمال اموال احدى الولايتين في قضاء مصالح خاصة بالاخرى * وكان صدور هذا الفرمان باتفاق خصوصي مع الدول الكبار الخمس التي امضت على العهدتين المنعقدتين في باريس في خصوص الولايتين في ٨٥ و٩٥ *

الفابور الاخير لم يحضر لنا اخبارا جديدة من ساحة البوليتكة الاوروبوية تستحق ان تذكر * ولكن قد بلغنا اليوم ممن يوثق به انه ورد الى حاضرتنا هذه علم بالتيلغراف عن النازلة الاميركانية انها انفضت على سلم اي باطلاق الاميركان الحرية للسفيرين اللذين قبضوا عليهما * فمن الفابور القادم نعلم ان شاء الله ان كان هذا الخبر صحيحا او لا * ونود ان يكون صحيحا *

اعلام من وزارة العمالة لكافة العمال

وبعد فان المعظم الارفع مولانا وسيدنا ادام الله ملكه ياذنكم بانه اذا اتاكم ضابط العسكر الذي بالعمل بعسكري متخلف عن الخدمة او مكاتيب موجهة للدولة تقبلون ذلك منه وتوجهوه صحبة اعوان ضابطية عملكم ويكون مصروف المتوجه بما ذكر على الدولة على مقتضى القانون المورخ بغرة جمادى من السنة الماضية والقانون المورخ بالثالث من ثاني ربيعي سنة التاريخ اذ نامًا عليه العمل واما الهارب فمونته على نفسه *

اعلان

الحمد لله قد كان صدر الاذن العلي بتاريخ السادس والعشرين من ذي القعدة سنة ١٢٧٧ لكافة المتوظفين في المملكة المحروسة بان يرتب كل منهم نسخة من الرائد ليطلع على الاحكام السياسية الجارية في الاقليم وعلى تصرفات الممالك الاجنبية المعينة على كمال التمدن والظن بهم كمال المبادرة ويرى الان المكلف بالرائد ان الكثير من المتوظفين لم يرتبوا الى الان الرائد والظن في كمالهم ان ينظروا لهذا الامر من يريد الاستفادة والتقدم في الانسانية ومعرفة اسباب العمران مع وصول امر الحكم اليه بهذا الطريق بحيث لا يقبل عذر مدعي الجهل في امر فاذا روعي هذه الامور كلها يجد من يصرف النزر اليسير في كل سنة لهذا الجانب لا يثقل عليه المصرف وقد يجد فيه فائدة طيبة تغنيه عن استدعاء الطبيب وصرف ذلك المبلغ اليه *

طبع بمطبعة الدولة التونسية بحاضرتها المحمية